NPT/CONF.1995/SR.12
8 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دانابالا (سري لانكا)

ثم السيد كوروكوثشي (اليابان)
(نائب الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستدرج أي تصويبات لمحاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر عقب نهاية المؤتمر بوقت قصير.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد بالسون (ايسلندا): قال إنه على الرغم من أن انتهاء سباق التسلح قد حرر موارد جديدة في خدمة السلام وتضامن الشعوب لم يتخلص المجتمع الدولي بعد من تركة الحرب الباردة. إذ لاتزال توجد كميات هائلة من الأسلحة النووية في ترسانات البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء. وهناك عشرات الألوف من الرؤوس الحربية النووية و مايزيد على بضع عشرة دولة تملك قذائف تسيارية.

٢ - وقال أن معاهدة عدم الإنتشار هي المفتاح للجهود الرامية إلى علاج هذا الوضع. والمعاهدة، خلافا لغيرها من معاهدات الحد من الأسلحة، هي الصك الوحيد الملزم قانونيا والمطبق عالميا لمنع إنتشار الأسلحة النووية. وإن وضع مستقبل هذه المعاهدة موضع شك ينطوي على خطر زوال نظام عدم الإنتشار ونظام الضمانات ويضعف، فضلا عن ذلك، الحوافز للدول النووية من أجل اتخاذ تدابير إضافية لنزع السلاح. وبناء على ذلك تعتقد ايسلندا بأنه ينبغي تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون أي شروط. لأن ذلك هو الشيء الوحيد الذي يجعل من الممكن منع المزيد من إنتشار الأسلحة النووية ويعطي معنى للإلتزام الذي أخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها عند توقيعها المعاهدة وهو أن تواصل المفاوضات بنية حسنة بشأن نزع السلاح النووي.

٣ - وقال إن تمديد المعاهدة لفترة غير محدودة لن يكون كافيا وسيكون من الضروري أيضا إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وصك يحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. كما يتطلب عدم الإنتشار بذل جهد متواصل متعدد الأطراف يمتد إلى التكنولوجيا والمواد الضرورية لإنتاج أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها. وفي هذا الصدد تعلق ايسلندا أهمية كبيرة على أهداف ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومبادئه التوجيهية.

٤ - ويجب أن نضع نصب أعيننا الدروس التي تعلمناها من حادثة تشرنوبل. وايسلندا ترحب بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان سلامة النفايات المشعة والدور المتزايد الذي تقوم به بوجه عام في مجال السلامة النووية والحماية الإشعاعية. واستدرك قائلا إن وفده يشعر بالقلق إزاء إلقاء النفايات المشعة في البحر إذ تنقلها تيارات المحيطات إلى المياه الإقليمية للدول الأخرى.

٥ - وختم بيانه قائلا إن الرهان هنا يتجاوز الجوانب القانونية والتقنية لمسألة استعراض وتمديد المعاهدة. وإذا ما فشل المؤتمر فسيُحكم المجتمع الدولي، كما حُكم على سيسفوس، بأن يظل إلى الأبد تدحرج الصخرة ويدفعها إلى قمة الجبل وما إن يصل بها إلى القمة حتى تتدحرج مرة أخرى إلى الأسفل.

../..

٦ - السيد بوبوف (جمهورية مولدوفا): قال إن المؤتمر الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة مقدر له أن يقوم بدور كبير بدليل اتساع عملية التحضير له والمحل الذي شغلته موضوعاته في مناقشات اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال الدورة الأخيرة التاسعة والأربعين وفي مداولات مؤتمر نزع السلاح. وأوضح أن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل هو من العوامل الرئيسية التي يرجح أن تزيد من المخاوف الأمنية ولذا يجب وضع حد له. والمعاهدة، بسبب مزاياها الكثيرة، تخدم على خير وجه المصالح الأساسية- الإقتصادية والأمنية، لجميع الدول. ولهذا السبب انضمت جمهورية ملدوفا إلى هذا النص الهام كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبناء على ذلك أخذت على نفسها ليس فقط بأن تبذ استعمال الأسلحة النووية بل أن تبرم اتفاقا للضمانات أيضا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧ - وأشار أيضا إلى أن الدستور الجديد لبلده يتضمن أحكاما تؤكد حياده وتحظر وجود أي قوات أو قواعد عسكرية أجنبية على أراضيه بمكن تجهيزها بأسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وفي رأي جمهورية مولدوفا أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون أي شروط هو الذي يستطيع أن يوقف بصورة فعالة إنتشار الأسلحة النووية ويكفل الظروف الضرورية لنزع السلاح التدريجي.

٨ - واستعرض الحجج الأخرى المؤيدة لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فقال مادام هناك الآن ١٧٨ دولة طرفا في المعاهدة من مختلف القارات فإن ذلك يجعلها عالمية تقريبا في طبيعتها. ورحب أيضا باعتماد مجلس الأمن مؤخرا القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) والبيانات الفردية التي أدلت بها الدول النووية الخمس بخصوص الضمانات الأمنية. لأن هذه الدول أعطت بذلك ضمانات أمنية سلبية وإيجابية مما قرب إمكانية تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى خطوة أخرى.

٩ - وأضاف أن التخفيض المستمر للترسانات يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وإن القيام في المستقبل القريب بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام صك يحظر إنتاج المواد الإنشطارية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قيام نظام دائم لعدم الإنتشار يكون ملزما قانونيا.

١٠ - وأشار إلى صعوبة تعزيز هذا النظام بدون عمليات رصد ومراقبة فعالة وشفافة، فقال إن التدابير المتوخاة في النظام العالمي يجب أن تشمل الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية، وهي ظاهرة اكتسبت أهمية خاصة، ولاسيما بالنسبة للمناطق التي كانت داخلة في إقليم الإتحاد السوفياتي السابق. ومن أجل وضع حد لهذا الخطر يجب على الدول أن تنشيء عمليات تفتيش فعالة على الحدود، وهي عمليات غير موجودة في الوقت الحاضر. وتستطيع المنظمات الدولية أن تقوم بدور حاسم في هذا الصدد.

١١ - السيد فالنسيا رودريغز (إكوادور): قال إن العالم كان يمر في أخطر مراحل الحرب الباردة حينما كانت تجري المفاوضات بشأن المعاهدة . ولما كان هدفها تحقيق توازن للرعب النووي فلم تطمح إلى

الكمال. ومع ذلك، أصبح العالم بفضل المعاهدة أكثر أمنا. إذ حدث تخفيض كبير في الترسانات النووية - وإن كان لايزال يوجد منها الكثير الكثير - وتحقق تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح، وخصوصا بفضل معاهدتي صولت الأولى وصولت الثانية، ولأن الدول النووية أعلنت اختياريا الوقف المؤقت للتجارب النووية.

١٢ - ومع ذلك لايزال هناك الكثير مما يجب عمله. وإن من الضروري التحرك بسرعة نحو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق بصورة فعالة. وبناء على التقدم الذي أحرز في هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، فإنه يعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه في المستقبل القريب نسبيا، وريثما يتحقق ذلك ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمدد الوقف الذي أعلنته على التجارب النووية.

١٣ - ومن الضروري أيضا إبرام معاهدة تحظر إنتاج وامتلاك وتسويق المواد الإنشطارية، وينبغي أن تكون هذه المعاهدة غير تميزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دوليا وبصورة فعالة. ومن الضروري كذلك وضع حد للإتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية وهو الأمر الذي لايمكن التنبؤ بعواقبه.

١٤ - وفيما يتعلق بالقضية الجوهرية قضية الضمانات الأمنية السلبية والإيجابية التي تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدمها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أشار إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) على أنه خطوة إيجابية في الإتجاه الصحيح وأن الضمانات الأمنية التي وردت في هذا القرار يجب أن تدرج في صك دولي ملزم لجميع تلك الدول.

١٥ - وبما أن بعض الدول، وبخاصة الدول التي لديها القدرة على إنتاج الطاقة النووية للأغراض العسكرية، لم تنضم بعد إلى المعاهدة يجب بذل الجهود لتعزيز عالمية المعاهدة. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة بسبب تزايد إمكانية الوصول إلى المعارف والوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية.

١٦ - وقال إن من الجوهري تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومن ثم لابد، على وجه الخصوص، من دعم اتفاقية جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

١٧ - ووفقا لأحكام معاهدة عدم الإنتشار ينبغي للتعاون الدولي الصادق أن يؤدي إلى نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على أساس غير تميزي.

١٨ - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز منذ إبرام معاهدة عدم الإنتشار ينبغي احترام وتعزيز نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى المؤتمر أن يتصدى لهذا الموضوع.

١٩ - وأخيرا ينبغي اتخاذ التدابير لحماية وصون البيئة، وخصوصا من الأنشطة المتعلقة بإزالة الترسانات النووية.

٢٠ - وقال إن حكومته، على العموم، تعتقد بأن المعاهدة ليست غاية في حد ذاتها ولاينبغي لها أن تحاول إضفاء صفة الدولم على امتلاك الأسلحة النووية من جانب عدد صغير من الدول. ولكن الغرض منها هو تعزيز وضمان السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح النووي، بوصفه خطوة أساسية نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ويجب تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والتعاون الدولي الصادق. وبناء على ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشعر بالتزامها الدائم بالسير في طريق نزع سلاحها النووي، وينبغي في الوقت نفسه ألا تشعر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالخوف على أمنها. ومما لاغنى عنه أيضا الإستمرار في ممارسة عقد مؤتمرات استعراض كل خمس سنوات للتحقق من وفاء الدول بالتزاماتها المترتبة على المعاهدة وخصوصا الإلتزامات الواردة في المادة السادسة.

٢١ - وفي ضوء كل هذه العوامل تؤيد اكوادور تمديد المعاهدة إلى أجلٍ غير مسمى. وتأمل أن تعتمد الدول الأطراف قرار التمديد بتوافق الآراء أو بأكثرية ساحقة.

٢٢ - السيد كوروكوتشي (اليابان)، نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٢٣ - السيد سينيلولي (فيجي): قال إن معاهدة عدم الإنتشار تحظى بتأييد واسع النطاق ولكن يجب أن تصبح عالمية إذا ماأريد منع إنتشار الأسلحة النووية.

٢٤ - وأضاف قائلا إن تهيئة جوٍ من الثقة هي مهمة الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن على عاتق هذه الدول تقع مسؤولية خاصة عن نزع السلاح، ولاسيما السلاح النووي. وفي الوقت الذي يسود فيه سلام نسبي وانخفاض في التوتر الدولي يجب تعجيل مفاوضات نزع السلاح. ولايكفي تخفيض أو تدمير الأسلحة النووية العتيقة والنائضة. بل يجب أن تكون هناك عمليات تخفيض أعمق وأكبر يتجلى فيها التزام واضح بإلغاء الأسلحة النووية. ومن الخطوات الهامة في هذا الإتجاه فرض وقف طوعي ودائم على جميع التجارب النووية. وفي هذا الصدد، تلاحظ فيجي التقدم الذي يتحقق باتجاه إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ولكنها مع ذلك تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن فترة وقف التجارب الحالية التي مدتها ثلاث سنوات قد تقطعها بعض الدول.

٢٥ - وقال إن أحكام المعاهدة التي تتعلق باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تتسم بنفس الدرجة من الأهمية. ويجب في هذا الصدد أن تنفذ المادتان الرابعة والخامسة بصورة كاملة وعلى الوجه الصحيح لأن هاتين المادتين توفران حافزا ضد تطوير وامتلاك التكنولوجيا النووية التي يمكن استخدامها في الأغراض السلمية.

../..

٢٦ - وكذلك المادة السابعة من المعاهدة جديرة بالاهتمام الخاص من حيث أنها تنص على إمكانية إبرام اتفاقات إقليمية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقال إن فيجي طرف في معاهدة راروتونغا التي تنشيء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وأوضح أن بروتوكولات تلك المعاهدة تطلب من الدول النووية تقديم تعهدات معينة. وتشعر الدول الأطراف بالسرور لأن الصين والإتحاد الروسي قد وقعا البروتوكولين الثاني والثالث. ولكن تلك الدول الأطراف تشعر بالأسف لأن الدول النووية الثلاث الأخرى لم توقع بعد أيا من البروتوكولين ولذا فإنها تحث تلك الدول على توقيعهما. وأكد أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو وسيلة فعالة لكبح إنتشار الأسلحة النووية ويسهم إسهاما كبيرا في أمن الدول التي تنتمي إلى هذه المناطق. وينبغي لجميع الدول التي تؤيد وتتبنى قضية معاهدة عدم الإنتشار أن تكفل احترام المعاهدات التي أنشئت بموجبها هذه المناطق.

٢٧ - وانتقل إلى موضوع المؤتمر الحالي فقال إن المسألة ليست إن كانت معاهدة عدم الإنتشار قد جعلت من العالم مكانا أكثر أمنا أو إن كان ينبغي تمديدها لمدة معينة، بل هي مسألة ما إذا كانت جميع جوانب المعاهدة قد نفذت بأمانة، وخصوصا مسألة ماإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية قد قامت بواجباتها ووفت بالتزاماتها بموجب المعاهدة بطريقة تمكن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الشعور بالثقة فيما يتعلق بالوفاء بهذه الإلتزامات في المستقبل.

٢٨ - وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى الإسهام العملي والملموس الذي قدمته المعاهدة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية على نطاق واسع، فإن فيجي تؤيد تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وتأمل أن يتوصل المؤتمر إلى قرار التمديد بتوافق الآراء.

٢٩ - السيد أوادي (كينيا): قال إن بلده كان من أوائل الدول التي وقعت ثم صدقت على معاهدة عدم الإنتشار وأوفت كدولة طرف بالتزاماتها بصدق وأمانة. وأوضح أن المعاهدة فريدة من نوعها من جهات عدة. فمن سماتها أن عمرها محدود وأنها خلقت حقوقا والتزامات غير متساوية للدول النووية والدول غير النووية . ولكنها مع ذلك حجر زاوية في نظام عدم الإنتشار الدولي، لأن عدد الأطراف فيها أكبر من عدد الأطراف في أي معاهدة لتحديد الأسلحة. وكانت أكثرية الدول الأطراف تتوقع أن تؤدي إلى نزع السلاح النووي نزعا شاملا.

٣٠ - وقال إن كينيا تعتقد أنه يجب على المؤتمر قبل اتخاذ قرار في مسألة تمديد المعاهدة أن يقيم بصورة جدية نجاحات المعاهدة وإخفاقاتها وجوانب ضعفها. وإن المناقشة في تمديد المعاهدة إلى أجل مسمى قبل إجراء مثل هذا التقييم الموضوعي سيكون كوضع العربة قبل الحصان. ومن الطبيعي أن يكون أي قرار من هذا القبيل مرتبطا بتقييم للتقدم المحرز بالذات نحو تحقيق الأهداف المبينة في المادة الثالثة من المعاهدة.

٣١ - وقال إن ثمة وفودا كثيرة تشعر بالقلق إذ ترى أنه، على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجالات معينة، لم يتحقق بصورة كاملة أي من الأهداف المبينة في ديباجة المعاهدة. وأضاف أن وفده يشعر بخيبة الأمل لأن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لم تنتج مايشهد على التقدم نحو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وكان من رأي البعض أن التقدم في تلك المحادثات يمكن اعتباره تقدما جزئيا أو فشلا جزئيا رهنا بالزاوية التي ينظر منها الناظر. ولكن الحقيقة هي أن التأخر مدة ربع قرن لايمكن اعتباره "الموعد القريب" المنصوص عليه في المعاهدة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي.

٣٢ - وانتقل إلى الضمانات الأمنية فقال إن وفده يود أن يعيد إلى الأذهان أن الجمعية العامة دأبت على تأكيد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر حول ترتيبات دولية فعالة لحماية الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وخير سبيل للعمل من أجل الإتفاق في وقت مبكر على صيغة موحدة يمكن إدراجها في صك دولي ملزم قانونيا، كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٤٩ . لأن الخلاف حول هذه المسألة كان من الأسباب التي أدت إلى فشل المؤتمرين الإستعراضيين الذين عقدا عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ في اعتماد إعلانات نهائية.

٣٣ - وذكر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قامت عشية انعقاد المؤتمر الحالي بمحاولة متأخرة للوفاء بالتزاماتها من خلال اعتماد مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي يقدم ضمانات أمنية إيجابية، وإصدار إعلانات إنفرادية بشأن الضمانات السلبية. ولكن قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، وإن كان جديرا بالترحيب، لايضيف في الواقع كثيرا إلى القرارات السابقة ولايتصدى بشكل صريح لمسألة الضمانات السلبية. وفي رأي كينيا أن الضمان النهائي الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها إزالة تامة. وريثما يتم ذلك ينبغي أن تتخذ هذه الضمانات شكل صك ملزم قانونيا.

٣٤ - وأكد أنه لكي تحقق المعاهدة الصفة العالمية التامة، يجب أن تصبح الدول التي تملك أسلحة نووية كلها أطرافا في المعاهدة وأن تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولايجوز للدول التي اختارت عدم الإنضمام إلى المعاهدة أن تستفيد من أي نقل للتكنولوجيا لإستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لأن المقصود به، وفقا للمعاهدة، الدول الأطراف فقط.

٣٥ - وفيما يتعلق بالإمتثال لأحكام المعاهدة قال إن وفده يريد تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها وخاصة مسؤولياتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وينبغي أن يكون لجميع الدول الأطراف الحق في الوصول، على أساس مضمون ومعروف مسبقا، إلى التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وينبغي تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تقديم المساعدة التقنية دون أي قيود.

٣٦ - وأوضح أن وفده يرغب أن يسجل التزامه بالمبادرات الإقليمية. وإنه ينتظر إبرام المعاهدة التي تجعل من افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وهي المعاهدة التي يجري حاليا وضعها في صيغة نهائية. ويرحب أيضا بمعاهدة تلاتيلولكو ويرجو تعجيل عملية السلام في الشرق الأوسط التي من شأنها تسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويرحب كذلك بالمبادرة النموذجية من جنوب افريقيا إذ قررت تدمير أسلحتها النووية والانضمام إلى المعاهدة. أما في المنطقة الأفريقية فالأسلحة الخفيفة هي التي تقتل مئات الآلاف من الناس. ولذا يناشد وفده المجتمع الدولي أن يدعم جهود الأمين العام فيما وصفه بنزع السلاح على نطاق صغير في منشوره "ملحق لخطة السلام" (A/50/60 S/1995/1).

٣٧ - يجب على المؤتمر أن يتفادى إغراء التبسيط المفرط للقضايا المعروضة عليه. فلم يكن المقصود بمعاهدة عدم الإنتشار أن تكون معاهدة دائمة. وخلافا للرأي الذي أعربت عنه وفود عديدة، لايكفي لتحقيق رغبات الملايين من البشر، أن تمدد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بل من الضروري التأكد من أن مقاصدها تتحقق. ويجب، على وجه الخصوص، الاستمرار في آلية الإستعراض الدوري وتعزيز هذه الآلية. وفضلا عن ذلك، ينبغي لأي قرار يتخذ بشأن مسألة التمديد أن يكون بتوافق الآراء نظرا لأهمية هذا الموضوع وذلك كيما تستطيع المعاهدة أن تتحرك في المستقبل بثقة تامة من جانب الدول الأطراف كلها.

٣٨ - وأكد أن وفده سيعمل مع غيره من الوفود بغية التوصل إلى توافق في الآراء يتخذ شكل معاهدة متجددة طويلة الأجل لعدم انتشار الأسلحة النووية على الأسس التي أريدت لها في الأصل. وأي قرار خلافا لذلك سيقوض الثقة التي يحتاج إليها المجتمع الدولي حاجة ماسة في مواجهة القرن المقبل.

٣٩ - السيد لغوايلا (بوتسوانا): قال إن معاهدة عدم الإنتشار هي المعاهدة الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدانها وتتمتع بانضمام جميع دول العالم تقريبا وإن ذلك يعود إلى خطر التهديد النووي الشديد. وقد كان دافع بواتسوانا إلى الإنضمام إلى معاهدة عدم الإنتشار، كدوافع الدول الأطراف الأخرى بغير شك، هو التدمير الجماعي اللاإنساني والعشوائي الذي سيلحق بالجنس البشري من خلال استعمال الأسلحة النووية.

٤٠ - وأشار إلى المادة الرابعة من المعاهدة فقال أن تخلي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن اقتناء أو امتلاك الأسلحة النووية والتكنولوجيا اللازمة لاستحداث هذه الأسلحة لايعني تخليها عن الوصول إلى التكنولوجيا النووية للأغراض غير العسكرية. وفي هذا الصدد لاتشعر تلك الدول الأطراف على الإطلاق بالإرتياح للمستوى الحالي لعمليات نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وبدون الدعوة إلى إزالة جميع الشروط التي تقيد الوصول إلى هذه التكنولوجيا تعتقد هذه الدول بأن الدولة الطرف التي توافق على تطبيق آلية كضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تتاح لهذه الدولة الطرف، بدون أي قيود، الفوائد المتوخاة والمعترف بها بمقتضى المادة الرابعة.

٤١ - وأوضح أن الجهود الرائعة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لاتخلص العالم من ويلات الأسلحة النووية بدون أن يقابلها التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بجانبها من الصفقة. ولابد من اتخاذ خطوات كبيرة رئيسية في مختلف جوانب نزع السلاح إذا ماأريد للمعاهدة أن تستمر في بعث الثقة لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فقد أسهمت تلك الدول إسهاما كبيرا في تطبيق المعاهدة. ولم تكتف باختيار التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية بل تمسكت تمسكها شبه ديني بروح المعاهدة ونصها عززت به الأمن العالمي ووفت بالتزاماتها بلا تردد.

٤٢ - وقد كان من الشواغل الرئيسية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ بدء نفاذ المعاهدة هو الحصول على ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. مع أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حين نبذت امتلاك الأسلحة النووية تخلت عن حق من حقوقها السيادية. لابل تخلت، في الواقع، عن إمكانية الرد بالمثل في حالة وقوع هجوم نووي. وبناء على ذلك، يجب الإعتراف بحقها في الحماية ضد هذه الأسلحة.

٤٣ - قال إن بوتسوانا تدرك أن قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) هو خطوة في الإتجاه الصحيح ولكنها كانت تفضل إبرام صك دولي ملزم قانونا تتعهد فيه الدول النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية في العمل من أجل اعتماد صك من هذا القبيل سيظل مصدر شك في نواياها الحقيقة.

٤٤ - ولكي يكون من الممكن المشاركة الصادقة في عملية نزع السلاح النووي لابد من استهداف مجالات رئيسية في صناعة الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون هناك حظر شامل على جميع أشكال تجارب الأسلحة النووية. ولا شك في أن الوقف الطوعي للتجارب النووية عمل جدير بالترحيب ولكن الحل النهائي لايزال بعيدا. والحل الأفضل هو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد قريب. ويلاحظ وفده أن المفاوضات بدأت في مؤتمر نزع السلاح ولكن العملية بطيئة بصورة مؤلمة حتى أن المرء ليتساءل إن كانت الدول النووية ملتزمة حقا بنجاح هذه المفاوضات. وهناك حاجة ماسة بنفس الدرجة إلى إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية الصالحة لصنع الأسلحة النووية. وقال إن معظم المتحدثين السابقين أشاروا إلى المخاطر التي يشكلها الاستمرار في إنتاج هذه المواد. لأن انتاج هذه المادة لايضيف فقط إلى أخطار انتشار الأسلحة النووية بل يشجع أيضا التجارة غير المشروعة بالمواد الإنشطارية وحتى الإتجار بها من جانب الأفراد أو الجماعات المنشقة.

٤٥ - وأكد أن أهم خطوة يجب أن تتخذ لتعزيز نزع السلاح النووي هي تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة لأن مجرد وجود أسلحة نووية يجعل الجنس البشري أسيرا لما خلقه بيديه. وبالنظر إلى الآثار المدمرة لهذه الأسلحة فلا يجوز استخدامها على الإطلاق. وأوضح أن معاهدة عدم الإنتشار تتيح للجنس البشري فرصة التحرر من هذا الأسر. وما على الدول الأطراف إلا أن تفي بتعهداتها والتزاماتها حتى يزول هذا الخطر

نهائيا. وفضلا عن ذلك، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية بالدرجة الأولى أن تدخل بجد في عملية نزع السلاح النووي. وتأمل بوتسوانا أن يُنظر بعين الجد إلى شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالمعاهدة وأن تلبى رغبتها الحق في الحماية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

٤٦ - وختم بيانه قائلا إن بلده يؤيد تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وإن المخاوف التي أعربت عنها إنما هي إعادة تأكيد التزام الأطراف بالمعاهدة ولاتشكل بأي صورة من الصور وضع شروط للتمديد.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٥